

أثر تطبيق آليات الحوكمة المؤسسية كمدخل لتفعيل دور

المجتمع المدني في الجزائر

The Impact of Implementing institutional governance mechanisms as an approach to activating the role of civil society in Algeria

أحمد الذيب^{1*}، براهيم بوعناني²¹ مخبر الدراسات والبحوث الاجتماعية في الجزائر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)،ahmed.eddib@univ-sba.dz² مخبر الدراسات والبحوث الاجتماعية في الجزائر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)،brahim.bouanani@univ-sba.dz

تاريخ الاستلام : 2025-01-22؛ تاريخ القبول : 2025-06-03

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه آليات الحوكمة في تفعيل أدوار المجتمع المدني كفاعل لا غنى عنه في بلورة ونجاح النماذج أو السياسات المطبقة من السلطة السياسية. من هذه النماذج، الحوكمة التي أصبحت إحدى الركائز الأساسية في تعزيز دور هذا الأخير، نظرا لقيامها على مجموعة من الآليات من مثل المشاركة، الشفافية، العدالة، وسيدة حكم القانون. كل هذه الآليات تصب في مسار واحد، وهو إعطاء حيوية للمجتمع المدني وجعله شريكا رئيسيا للأنتلانسيا السياسية في رسم مسارات التنمية الاجتماعية، في جو من الشفافية والمشاركة التي تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة للمواطن الجزائري، لمراقبة مؤسساته الوطنية ورقابتها على أعمالها، من خلال شرعية تخولها له منظمات المجتمع المدني، وهي الشرعية التي لا تتحقق إلا من خلال التطبيق المثالي لآليات الحوكمة المؤسسية لتحقيق الكفاءة والفعالية المنشودة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة ؛ مجتمع مدني ؛ شفافية ؛ مشاركة ؛ تنمية.

Abstract: This study explores the role of governance mechanisms in activating civil society as an indispensable actor in shaping and ensuring the success of policies Implemented by political authorities. Governance, a key pillars in enhancing civil society's role, relies on mechanisms such as participation, transparency, accountability, justice, and the rule of law. These mechanisms collectively aim to revitalize civil society and position it as primary partner of political intelligentsia in shaping social development trajectories. This partnership is fostered through transparency and participation and grounded in the principle of equal opportunities for Algerian citizens. Civil society supports national institution and monitors their activities through legitimacy granted by their organizations. However, this legitimacy can be achieved only through the optimal application of institutional governance mechanisms that can ensure efficiency and effectiveness in achieving development objectives.

Keywords : Governance ; Civil society ; Transparency ; Participation ; Development.

* المؤلف المراسل.

1- مقدمة

إن التحولات العالمية التي شملت النواحي الاقتصادية والسياسية، الاجتماعية والثقافية، ظهرت معها بوادر جذرية مهدت لظهور نموذج تسيير جديد، والذي جاء تحت مصطلح الحوكمة **Good Governance**، حاملا في ثناياه آليات تسعى المؤسسة إلى توظيفها توظيفا عمليا للكشف عن أوجه التجاذب والتناقض المميزة للحقل أو الفضاء الاجتماعي، لاسيما إعادة النظر في مركزية الدولة كفاعل وحيد في المجتمع، وإغفال دور المجتمع المدني في مرافقة إحداثيات ومسارات التنمية الاجتماعية.

إذن وفي إطار هذه التغيرات العالمية السريعة التي تشهدها المجتمعات الحديثة، أعطت نظرة وبعدا جديدا لدور المجتمع المدني، ليتحول دوره من مجرد مؤسسات بدون هوية وتحت وصايا السلطة السياسية، إلى مؤسسات مرافقة للدولة الحديثة، فهو الجسر الرابط بين الطبقة الحاكمة وبين الطبقة الخاضعة أو المحكومة، بل وأكثر من ذلك فقد أصبح فاعلا لا غنى عنه في تجسيد معاني الديمقراطية والمشاركة، إلى جانب الفواعل الأخرى في إطار مقارنة الحوكمة، فقد أضحت أحد المفاهيم المستخدمة في الأدبيات المعاصرة، مرتبطا بدوره بتحقيق الرشد السياسي والاجتماعي (بقدي، 2022، ص1953).

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي اهتمت كثيرا بتفعيل نموذج الحوكمة، والخطاب السياسي يثبت ويوضح ذلك، إذ شكل هذا البراديعم بعدا محوريا جديدا في طرق التنظيم والتسيير والضبط المؤسسي، إذ يؤكد المشرع الجزائري باستمرار على ضرورة التطبيق الفعلي والمثالي لآليات هذا النموذج، من خلال إضفاء مقارنة تشاركية لضمان حرية إبداء الرأي والتعبير من طرف المواطن الجزائري، وهذا ما تؤكدته المادة 13 من دستور الجزائر 2020، " أن الدولة تستمد وجودها وشرعيتها من إرادة الشعب..." (بن عثمان، صفحة 1306).

فنص المادة القانونية يعطي أو يعيد الشرعية الوجودية لمؤسسات المجتمع المدني، التي فقدت في مراحل سابقة مصداقية التواجد والتأثير، وانصهارها في الأنساق الإيديولوجية والمذهبية للنخبة الحاكمة، من خلال أخذ الدولة الجزائرية بفكرة إدماج هذه المؤسسات في عملية صنع القرارات واتخاذها، كل هذا ضمن مقارنة الحوكمة، باعتبارها النموذج الذي يعطي شكل جديد للدولة الحديثة، ويطلع سائر الممارسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المشكلة للفضاء الاجتماعي وفق منظوره وطابعه الخاص.

1.1- إشكالية الدراسة:

من هذا المنطلق وتأسيسا على ما سبق تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول فعالية آليات الحوكمة ودورها في تفعيل أدوار المجتمع المدني في الجزائر، وبناءا على الطرح السابق يمكننا بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل الجوهري الآتي:

- إلى أي مدى يساهم التطبيق الأمثل لآليات الحوكمة في تعزيز وتفعيل أدوار المجتمع المدني في الجزائر؟

ولتحديد الإشكالية أكثر قمنا بإدراج مجموعة من التساؤلات الفرعية التي جاءت على النحو الآتي:

- ما هي العوامل التي ساهمت في بلورة مفهوم الحوكمة؟
- فيما تتمثل مؤشرات الحوكمة المؤسسية؟
- ما هي التحديات التي تواجه تطور المجتمع المدني في الجزائر؟
- ما هي سبل تطبيق مبادئ الحوكمة لتفعيل أدوار المجتمع المدني في الجزائر؟

2.1- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى إلى تأكيد وتبيان الدور الذي تضطلع به آليات الحوكمة المؤسسية، التي أصبحت تمثل إطارا مرجعيا لتفعيل أدوار المجتمع المدني، والتي تضطلع هي الأخرى بدور كبير في مراقبة وتوجيه القرارات الإستراتيجية للدولة، وهذا للحيلولة دون إنفراد السلطة السياسية في الجزائر بجميع القضايا التي تخص الشأن العام.

3.1- أهداف الدراسة:

- من منطلق إشكالية الدراسة السابقة فإن هذه الدراسة تهدف إلى إبراز وتحقيق مجموعة من الجوانب والتي من أهمها:
- الوقوف على طبيعة العلاقة الإرتباطية التي تجمع بين المجتمع المدني ونموذج الحوكمة.
- التأكيد على دور الآليات التي يقوم عليها نموذج الحوكمة والتي من شأنها أن تساهم في إعادة تفعيل أدوار المجتمع المدني في الجزائر.
- إبراز أهم التحديات التي تقف أمام فاعلية المجتمع المدني وأدائه لأدواره المختلفة لاسيما مرافقة السلطة السياسية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية للمجتمع.

2. الحوكمة، مقارنة نظرية للمفهوم:

1.2- مفهوم الحوكمة المؤسسية:

إن استخدام مفهوم الحوكمة في إطار إدارة وإعادة هيكلة المؤسسات الإقليمية والدولية، إنما هو تعبير واضح يعكس حجم التناقض والتضارب الذي ميز بيئة عمل جل التنظيمات العالمية، هذا التناقض أفرزته طبيعة التحولات العالمية على غرار الثورة الصناعية ومخلفاتها على جل الدول، وبالتالي فإن هذا المفهوم حمل في طياته معالم تسيير جديدة تتجاوز الطريقة الكلاسيكية، فبعدما ركز في بادئ الأمر على أخلاقة وترشيد الحياة السياسية والاقتصادية، انتقل الاهتمام ليشمل النواحي الاجتماعية بتجسيد معاني الديمقراطية، بإعطاء فرصة المشاركة وإبداء الرأي لكافة شرائح المجتمعية وجعلها شريكا رئيسيا في تنمية المجتمع.

ولا مناص من القول أن ظهور هذا المفهوم جاء تجسيدا لجهود الهيئات الدولية، التي تستهدف تحقيق تنمية إنسانية شاملة، فقد استخدم المصطلح لتحقيق آلية المساءلة بالنسبة للحكومات على الجوانب المالية التي ميزها الفساد، مع التأكيد دائما على أن السياسات الاقتصادية للنخب الحاكمة لا تستهدف تحقيق

الكفاية الاقتصادية فحسب، بل لابد أن تضمن المساواة والعدالة الاجتماعية (بن حسين، 2015، صفحة 183).

فالحوكمة كلمة معرّبة من الكلمة الأجنبية **Governance**، لكن على الرغم من التعدد الكبير في التسميات، إلا أنها ترمي إلى غاية واحدة تمثلت في زيادة تفعيل قيم المشاركة بالنسبة للأفراد والمنظمات الرسمية وغير الرسمية في بلورة القرارات الإستراتيجية التي تحقق الصالح العام، وكذا مراقبة الجهاز الحكومي على مخرجات أعماله، وهو ما يساهم في تحقيق الجودة في الأداء، من خلال تقليص الدور الانفرادي للدولة في رسم السياسات العامة (بسام، 2016).

"من هنا تم تعريف كلمة **Governance** في قاموس المورد بالحاكمة، وهي مصطلح من الفعل **Gouverner** الذي يعني سيطر أو أدار أو حكم أو ضبط. وفي علم الإدارة فإن مفهوم الحوكمة الرشيدة يماثل الإدارة الرشيدة أو الحكم الرشيد أو الصالح" (أبو النصر، 2015، صفحة 44).

أما من الناحية الاصطلاحية فقد عرف المفهوم اختلافا واسعا بين العلماء والباحثين حول الدلالات الإجرائية التي تنطوي عليها الكلمة، وهي الدلالة التي تحدد الممارسات أو الأساليب الأكثر فعالية في تنظيم التوجهات الحكومية، فقد عرفها كل من **Mimi Copoulos et al** بأن كلمة الحوكمة تشير إلى: الطرق الرسمية وغير الرسمية التي بموجبها تتحدد طرق صياغة السياسات الإستراتيجية العامة، والأداة التي تمكن من تطبيق تلك القرارات بما يتناسب وخصوصية النظام المنتهج في دولة ما. أما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فإنه يعرف هو الآخر الحوكمة على أنها: الطريقة التي تساهم في عملية بلورة واتخاذ القرارات داخل الدول بما يمكن من تجسيد هذه القرارات على أرضية الواقع أو عدم تجسيدها. (بسام، 2016).

فمن خلال تعريف الذي قدمه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة نستشف بأن هذا المفهوم منح المؤسسات والدول آليات عملية جديدة، تمكن من صياغة وتنفيذ السياسات العامة للمجتمع، وفق نظرة مغايرة تحقق الجودة والتميز في الأداء، من خلال إعادة توزيع الصلاحيات والأدوار وفق أطر أو قواعد قانونية، والتوفيق بين المركزية واللامركزية الإدارية.

أما مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) فيعرف الحوكمة بأنها: الحيز الذي تمارس فيه الشركة أعمالها، ويقوم على إعادة ضبط العلاقة بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة وبقية الفاعلين، لتحديد كيفية التفاعل بين هذه الجهات في تحقيق عمليات الشركة.

في حين يعرف محمد مصطفى سليمان الحوكمة على أنها: الأطر أو القواعد القانونية التي تحدد معالم العلاقة بين الإدارة العليا من جهة، وبين بقية الفاعلين بالشركة من جهة أخرى. (ياسر، 2019، صفحة 188).

إن التعاريف السابقة لمفهوم الحوكمة تبين بشكل واضح أن المفهوم جاء كثقافة جديدة، حاولت تجسيد طرق أكثر عقلانية في تنظيم العلاقة بين الحكومات والمنظمات غير الرسمية والأفراد، فعلى الرغم من التضارب والاختلاف الكبير بين العلماء والأكاديميين حول دلالة الكلمة، إلا أن جل المفاهيم السابقة تتفق

على أن هذا النموذج حمل في طياته آليات المشاركة بين الحكومة وبقية التنظيمات الأخرى، على غرار مؤسسات المجتمع المدني، وهي العلاقة التي تتحدد وفق مجموعة من الأطر أو التشريعات التي تحقق نجاح هذا النموذج ومنه تحقيق الفعالية التنظيمية، فالحصول على مؤسسات أكثر عقلانية وحدانية في التسيير، تقتضي الالتزام الوظيفي بمبادئ وآليات هذا النموذج، والتي تجسد السياسات العامة للدولة ومؤسساتها، وفق رؤية إستراتيجية مختلفة عن الواقع الكلاسيكي الذي طبع واقع التسيير.

2.2- مبادئ الحوكمة المؤسسية:

مما لاشك فيه أن هذا النموذج قد قام على مجموعة من المبادئ العملية، التي مهدت ووفرت الشروط الضرورية لقيام التسيير على أسس تضمن الممارسة الرشيدة، من خلال مراعاة الجانب الأخلاقي في سير الجوانب التنظيمية، وبالتالي إتاحة الفرصة للجميع أفرادا وجماعات في رسم سياسات مجتمعاتهم، بما يحقق التنمية الاجتماعية المرجوة، في إطار جو من الديمقراطية التي تضمن فرصة إبداء الرأي والحوار للمواطنين، وطبقا للتعريفات السابقة التي حاولت ضبط الدلالة الوظيفية للمفهوم، يمكننا استعراض أهم مبادئ هذا النموذج والتي جاءت على النحو الآتي:

أ- مبدأ المشاركة:

يعتبر هذا المبدأ ركيزة أساسية في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الحوكمة، فإعطاء الأفراد الفرصة في صنع القرارات وتفويض السلطة، يعطي مختلف المرؤوسين قدرة أكبر على تحمل المسؤوليات، وهو ما يمنح المؤسسات على اختلاف أنشطتها قيادات إدارية ذات خبرة وكفاءة في التسيير، باعتبار أن خاصية المشاركة تمنح الفاعل الشعور بالرضا داخل المؤسسة. (بن سعدة، 2021/2020، صفحة 29)

ب- مبدأ حكم القانون:

تتطلب الحوكمة الجيدة وجود بيئة قانونية منصفة وعادلة، تدار فيها الأعمال وفق أسلوب حيادي، وهو ما يكفل الحماية الكاملة لحقوق الفاعلين، وبالتالي فإن فاعلية هذا البند يتطلب وجود قضاء مستقل، بعيدا عن سياسات الإملاء والوصايا، ومنظومة أمن محايدة وغير تابعة لجهات معينة. (أبو النصر، 2015، صفحة 56).

ج- مبدأ المساءلة:

يمثل هذا المبدأ أحد ركائز الحوكمة الرشيدة، وهو ما يعني خضوع جميع الأطراف وصانعي السياسات للمساءلة على مخلفات قراراتهم المتخذة، ما يعزز المناخ الأخلاقي داخل المؤسسات، ويمنح الفاعلين الشعور بحس المسؤولية بتوجيه قدراتهم لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، ما يمنح دافعية أكبر على التطور والإبداع الذي يسهم في الارتقاء بالنواحي الإدارية. (سعيدة، 2023/2022، صفحة 40).

د- مبدأ الشفافية:

ويعني هذا المبدأ أن عملية بلورة القرارات التنظيمية وتنفيذها من أجل تحقيق أهداف المؤسسة، تتم وفق قواعد محددة، من خلال إتاحة وتوليد المعلومات المناسبة بالنسبة لصانعي القرارات، ويمكن للمعلومة أن تصل مباشرة وفي الوقت المحدد لها، من أجل التنفيذ المثالي للقرار، كما أنها تعني إتاحة المعلومات داخل المنظمة بشكل كافي ومفهوم. (أبو النصر، 2015، صفحة 56).

هـ- مبدأ الكفاءة:

ويشير هذا المبدأ إلى الدور أو المدى الذي يحدد الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية للمؤسسة، دون تقييد في هذه الموارد الحيوية التي تحدد مسار تحقيق المؤسسة لأهدافها، وهو ما حددته منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD)، عندما أشارت إلى إلزامية توفر كفاءة وفعالية الحوكمة، بالتنسيق مع القواعد القانونية التي تضمن كفاءة التطبيق. (بن سعدة، 2021/2020، صفحة 27).

و- مبدأ النزاهة:

يتعلق هذا المبدأ بالإجراءات التي تطبق على جميع الفاعلين، بحيث لا يكون هناك أية تفرقة أو تمييز بين الأفراد داخل المؤسسة، وهذا بغض النظر عن الاختلافات العرقية أو الجنسية أو الدينية، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وما إلى ذلك، إذ تعتبر المساواة في إطار هذا النموذج قاعدة رئيسية لتحقيق فاعليته، فالنزاهة تفرض على الإدارة التقيد بالإجراءات أو السلوكيات السليمة المقبولة والمتفق عليها دولياً. (سعيدة، 2023/2022، صفحة 43).

ي- مبدأ الرؤية أو التوجه الإستراتيجي:

يحدد هذا المبدأ في إطار نموذج الحكامة وضوح السياسات الإستراتيجية للمؤسسة والصلاحيات التي يحظى بها الأفراد، وكذا صانعي القرارات على مستوى السلطة الحاكمة، مع المراقبة الدورية للإدارة للوقوف على أعمالها للقيام بعملية التقييم، وهو ما يضمن الكفاءة والفعالية في الأداء، ومساءلة أعضاء مجلس الإدارة من طرف المؤسسة وأصحاب المصالح. (ماهر، 2023، ص34).

3.2- التحول من مقارنة الحكومة إلى مقارنة الحوكمة: تقارب وتقاطع أم تناقض وتضارب؟

لقد أسدل النقاش المتزايد في الآونة الأخيرة حول إرادة السلطات الحكومية في تجسيد مقارنة الحوكمة، شكوكاً مربية حيال الحيز أو المجال الذي لا تزال تضطلع به الحكومة في ممارسة دورها السلطوي. ويتبين أن العلماء أو منظري العولمة المنادين بـ "تجويف الدولة"، يعتقدون اعتقاداً بما لا يدع مجالاً للشك، أن الفاعلية في إطار هذا النموذج تظهر في عامل اللامركزية، وهو ما يعني أن الحوكمة كنظام تسييره مؤسسات فاعلة أخرى، لتجاوز بذلك الهيمنة السلطوية المطلقة للدولة وبقيّة جهازها الحكومي، هذا التغير

في الأدوار أفرزته طبيعة التحولات الأخيرة في الآليات الداخلية للدولة وحتى خارجها، بدليل التحول الذي طرأ على علاقة الدولة بالمؤسسات الفاعلة في بيئتها الخارجية. (هاي و آخرون، 2019).

إن مقاربة الحوكمة تسعى إلى تجاوز النظرة التقليدية للسلطة (السلطة الهرمكية) وتأكيداً على السلطة الأفقية، لتجعل من القرار المتخذ قراراً مشتركاً بين الفئات الاجتماعية والدولة في منحنى أفقي، وبالتالي فإن هذا التحول يقلص أو يلغي الحدود بين القطاعين العام والخاص، وهذا يتميط أدوار القطاع الخاص على عكس ما كان في مراحل سابقة، وهو ما أفرز لنا ما يسمى بالدولة المحدودة (Etat Minimal)، بإفراد القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بالمجال العام بعد أن كان في حالة سيطرة واستحواد من طرف الدولة، من هنا تصبح الدولة في إطار مقاربات الحوكمة كفاعل وظيفي وليست فاعل سلطوي. (قصري، 2019، صفحة 26).

وتماشياً مع ما تم ذكره فإن هذا النموذج بمثابة النظام الذي أعاد ضبط أدوار الحكومات أو الدول، إذ تغير دور الدولة من مهيمنة على جميع أنواع النشاط، إلى مرافقة لبقية مؤسسات المجتمع، في جو من الشفافية والمشاركة التي تعكس البعد الديمقراطي الذي يؤسس لنجاح وفعالية هذا النموذج، فقد أعطى المفهوم معالم أو أبعاد قيمة جديدة للسلطة السياسية في تأدية مهامها، وهو ما يمنحها الشرعية التي فقدتها في مرحلة سابقة.

إن استقراء وتتبع الصيرورة التاريخية يكشف عن استمرارية ممارسات أو أدوار الدولة التقليدية في ظل إطار هذه المقاربة الجديدة، استمرارية وإن كانت لا تزال قائمة، فإنها تواجه تحديات خارجة عن المجتمع (العولمة)، وأخرى داخلية في صورة التحرر الذي تسعى إليه جهات أو منظمات اجتماعية فاعلة تستهدف تحرر واستقلالية أوسع، فعلى الرغم من الآليات التحديثية في إطار هذا النموذج، والتي حملت في فحواها رفع وتقليص الحواجز بين الدولة و المؤسسات الاجتماعية الأخرى، إلا أن الدولة لا تزال الموجه الرئيسي في الحوكمة. (هاي و آخرون، 2019، صفحة 380)، ما يجعلنا أمام حتمية إيجاد طرق تقييمية لهذا النموذج، وبالأخص في الدول التي لا يزال فيها التحول الديمقراطي متأخراً نوعاً ما، مقارنة بدول خضعت خطوات كبرى في تعزيز البناء الديمقراطي، الذي يساهم في تحقيق مساءلة أوسع لأعمال ومخرجات العناصر أو الفواعل الثلاث (الدولة - المجتمع المدني - القطاع الخاص).

أما البريطاني رودس فيؤكد على التغيرات الجوهرية التي طرأت على الحكومة الجديدة، مشيراً إلى التحول الذي طرأ على أساليب الحكم في المملكة المتحدة، والتي مهدت لتبلور أسلوب حكم جديد، وهو ما أسماه رودس بـ (الحكم من دون حكومة)، فالشراكة القائمة بين القطاعين العام والخاص حسب، هي مؤشرات أو ملامح تحول في الأساليب التي تعتمد عليها الدولة الحديثة في الحكم. فعلى الرغم من الدور الذي تضطلع به الحكومة في ضبط وتوجيه سلوكيات مختلف الفاعلين الاجتماعيين، إلا أن هذا التغير الواسع منح الجهات غير الحكومية في هذه الدولة المجوفة قدرة على الحكم وإدارة شؤون المجتمع. (هاي وآخرون، 2019، صفحة 381)، وهو ما يعزز ويعطي ديمقراطية تشاركية بين مختلف الفاعلين.

ونحن بدورنا نثمن النظرة السابقة التي تقدم بها رودس في تحقيق فاعلية هذا النموذج ومنه تنمية المجتمع، غير أن هذه النظرة مبالغ فيها نوعاً ما، فكيف لهذه التفاعلات أو التبادلات القائمة بين القطاعين

الخاص والعام أن تلغي وجود الحكومة أو الدولة؟، ليس المقصد من كلامنا هذا إنقاص القيمة العملية لـ **رودس**، لكن هذه الفكرة وإن حققت فاعلية في المملكة المتحدة البريطانية إلا أنها لا تصلح لكافة الدول، لاسيما دول العالم الثالث، فهذه الدول ترعرت مؤسساتها ضمن منظومة حكم استبدادية سيطرت على الحقوق والحريات، والتي كانت مخلفاتها جد سلبية على فاعلية هذا النموذج من جهة، وتحقيق التحول الديمقراطي في هذه الدول من جهة أخرى، فالحكومة لا تلغي دور الدولة أو الحكومة بقدر ما تجعلها شريكا ومراققا وظيفيا لباقي الجهات الاجتماعية.

وما يمكن تأكيده على علاقة الدولة الجزائرية بالمجتمع المدني، هو الحداثة التي ميزت تأسيس جل منظمات المجتمع المدني في الجزائر، بالمقابل عدم توفرها على الالتفاف والدعم الشعبيين لسياسات وأعمال هذه المؤسسات، وهو ما أضعف وجودها وتأثيرها، ما جعلها تابعة للسلطة السياسية التي احتكرت الحقل السياسي والاجتماعي وحولته إلى مزرعتها الخاصة، هذه الوضعية أفرزت لنا منظمات غير مستقلة ومسيرة من طرف الدولة، كونها الممثل أو الممول لأعمال هذه المنظمات، التي اكتفت بمباركة سياسات السلطة الحاكمة دون التغيير من واقع الحال. (بقدي، 2022، صفحة 1961).

هذه الأسباب وغيرها تساهم بشكل مباشر في عدم تحقق وصول المجتمع للفاعلية التي ينادي بها هذا البراديغم، وهو ما يعكس حجم التناقض والتضارب بين مبادئ وسياسة السلطة الحاكمة إن لم نقل النخبة السياسية، ومبادئ وآليات أنظمة الحكومة، فالتغني المتواصل من طرف السياسيين الجزائريين بضرورة الانتقال للعمل بهذا النموذج، لا يعكس طبيعة الواقع ولا يمثل نجاح هذا النموذج دون توفر الإرادة السياسية الحقيقية، في تحقيق التحول في أساليب حكم الدولة ومؤسساتها وفق مقاربة تشاركية ضمن سياق الحكومة.

3. المجتمع المدني: المفهوم وعوامل الظهور

1.3 - المجتمع المدني: قراءة مفاهيمية (Conceptual Approach)

تكشف القراءة المتأنية في السياق التاريخي لظهور وتشكل المجتمع المدني، وتبلوره في صورة مقاربة متكاملة إلى البيئة الأوروبية، وبالتحديد مع بعض منظري علم الاجتماع الذي أسسوا فكرة " **العقد الاجتماعي** "، **توماس هوبز**، **جون لوك**، **جون جاك روسو**، فدخل الأفراد في إطار تنظيمات وتشريعات تؤسس لقضاء عادل ومحايدين يجرم المذنب، يؤشر إلى تعايشهم ضمن مجتمع مدني من وجهة نظر **توماس هوبز**، وبذلك يكون المجتمع في هذه الحالة نقيض المرحلة الطبيعية (حياة قانون الغاب). (أبراش، 1998، صفحة 85).

فالنظرة السابقة للمجتمع المدني حسب **توماس هوبز** توضح جليا عن حالة الاستقرار والتوازن السائدة بين الأفراد والسلطة السياسية، والتي أعطت نوعا من الشرعية في تأسيس جماعات ذات مصالح مشتركة، وهي الشرعية المستمدة من سيادة حكم القانون، ما يعني أن المجتمع تجاوز الممارسات الاستبدادية التي

ميزت العلاقات في الطور الطبيعي للمجتمع الأوروبي، من المرحلة الإقطاعية وصولاً إلى مرحلة عصر النهضة.

وفي هذا الإطار بإمكاننا عرض بعض المفاهيم التي اجتهد العلماء والباحثون في صياغتها، فعلى الرغم من وضوح المفهوم، فإنه لا يخلو من الغموض والتعقيد الذي يشوبه، نتيجة للسياقات المختلفة لاستعماله من طرف السلطة وكذلك النخب المثقفة.

من هنا فالمجتمع المدني هو: " مجموعة كبيرة من الأفراد أو الجماعات غير الرسمية وذات طابع غير تجاري، تتصف بنوع من الرسمية بشكل أو بآخر، وتسعى إلى تعزيزها بما يتناسب والأطر والقواعد الاجتماعية.

وفي تعريف آخر هناك من عرف المجتمع المدني على أنه: " المجتمع الذي يتمكن أفرادُه من تنظيم أنشطتهم وأعمالهم بصورة منظمة ومستقلة عن السلطة السياسية ومؤسساتها، في إطار القانون الوضعي العادل والمتوافق عليه من قبل أفراد المجتمع". (الهوش، 2016، صفحة 17).

أما فريدريك هيغل فينظر إلى المجتمع المدني على أنه: المجتمع الذي يقوم على مجموعة من الأنشطة التي تشمل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تدخل ضمن ميادينه، كما يتمتع بحرية واستقلال نسبي عن السلطة السياسية لتحقيق الأهداف المرجوة. (بقدي، 2022، صفحة 1955).

فالمجتمع المدني وفق السياق الذي وضعه فيه هيغل يعبر عن رابطة اجتماعية حديثة، أعطت صبغة وصورة جديدة للعلاقات الاجتماعية، لتتجاوز بذلك العلاقات التقليدية (الأرستقراطية)، فالتحرر أو الاستقلال النسبي الذي عبر عنه هيغل، ما هو إلا تطور في أساليب سلطة الحكم من السلطة الدينية أو الكاثوليكية التي كانت سائدة في مرحلة سابقة، إلى سلطة سياسية مدنية أفرزت لنا مفاهيم عدة من مثل: المشاركة، الديمقراطية، الحرية الفردية... وغيرها. ما يجعل المجتمع المدني مقصداً شرعياً يتجاوز الأسس التيلوجية أو الدينية، فهو من نتاج البشر أنفسهم، وبذلك فإنه لا يتعارض بأي شكل من الأشكال مع الدين، وإنما يعارض أو يرفض سلطوية النظام الديني الذي يدعي لنفسه الحق في العصمة والقومة في إدارة أحوال الدولة والمجتمع، وتصويب الضمير الجمعي للبشر (...)، فالمجتمع المدني جاء لكسر احتكار الحقيقة والمعرفة التي كانت محتكرة في مرحلة سابقة من السلطة الدينية، من خلال علمنة الوعي الاجتماعي، وإنهاء الفكرة السائدة لسلطة " وزراء الله " على الضمير، وأصبح من الواضح أن السيطرة السابقة للسلطة الدينية أفضت بالروح إلى الفقر والاغتراب، وبالتالي فإن وجودها الواقعي وسعادتها لا تكون إلا من خلال دولة تعبر عن وجود المجتمع تعبيراً أرقى وأكثر عمومية وتجريداً لوجوده. (الجباعي، 2011، صفحة 67).

وقد تبلور المفهوم بشكل أوضح مع المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي، تحديداً في النصف الأول من القرن العشرين، ليتم تداوله في إطار إعادة صياغة الهيمنة الشيوعية، ليشمل بذلك الجهود التي تقوم بها النقابات والأحزاب وغيرها من المؤسسات الاجتماعية، في تحقيق وظيفة حيوية للحفاظ على استمرارية

ووجودية النظام، من خلال تكريس الهيمنة الإيديولوجية على الشعب بواسطة منظمات المجتمع المدني. (المحمداوي و ناظم، 2011، صفحة 72).

وعليه فالمفهوم الذي قدمه أنطونيو غرامشي يعطي المجتمع المدني سلطة اجتماعية لتنظيم شؤون المجتمع، وبالتالي تغطية أو تجاوز الفشل الذي لازم الدولة وعدم قدرتها على تحقيق الإستراتيجيات التي كلفت المجتمع الكثير، الأمر الذي يجعل من المجتمع المدني مرافقا للدولة، باعتباره أداة أو آلية نظرية لصياغة سياسة جديدة يكون فيها فاعلا ومكونا رئيسيا لنجاح معالمها.

وأدعى إلى العجب أن لا يستوعب الفكر النظري في مجتمعاتنا العربية لمفهوم المجتمع المدني، إذ راح المنافعون ممن يحسبون من مثقفي الأحزاب الشمولية على اعتبار المجتمع المدني بمثابة " العمل المزدوج " فاختزلوا أدواره ومسوخوها في كون أنها مجرد " منظمات غير حكومية "، تعمل خارج السياسة ولا تضيف الجديد من جهة، وبأنها منظمات تخدم مصالح وغايات خارجية بتمويل منها من جهة أخرى، (...). هذه الحرب الكلامية تجعل من مثقف السلطة بمثابة الجلاد الذي يخون ويطن في كل اتجاه يخالف رأيه ولا يلتزم به، وبهذا يغدوا المثقف أو الجلاد مشرعا للثقافة وله الشرعية والحق في الإفتاء فيما يجوز وما لا يجوز". (الجباعي، 2011، الصفحات 53-54)

ومن جملة المفاهيم السابقة التي حاول من خلالها العلماء ضبط وتحديد مدلول المجتمع المدني، يمكننا تعريفه إجرائيا بأنه: " مجموعة من المنظمات غير الرسمية التي تتولى القيام بأنشطة ذات البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لخدمة شؤون المجتمع، وهي منظمات تطوعية تتمتع بالاستقلالية عن الجهاز السياسي أو الدولة، وتعمل على إخضاع الدولة للرقابة على أعمالها ومخرجات سياساتها، للحفاظ على مصالح الشأن العام لتطوير وتنمية المجتمع".

2.3- التيارات النظرية المساهمة في تأسيس المجتمع المدني:

إن تتبع واستقراء السياق التاريخي لتبلور مفهوم المجتمع المدني، يبرز تطور المفهوم مع الفيلسوف اليوناني " أرسطو " الذي استعمل المصطلح كمرادف للدولة. (بقدي، 2022، ص1957)، وقد ميز المصطلح العديد من الغموض والالتباس، ولم يتفق مفكري هذه المرحلة على مفهوم ثابت وشامل يمكن استعماله والوقوف عند مضامينه، والأمر منطقي بالنظر لخصوصية كل مجتمع واختلاف الحقب التاريخية، من هذا المنطلق لا بد من الوقوف على مسارات تطور ومأسسة هذا المصطلح، انطلاقا من منظري المرحلة الكلاسيكية وصولا إلى التيارات الليبرالية الحديثة.

1.2.3- النظريات الكلاسيكية:

1. نظريات العقد الاجتماعي:(تجاوز مرحلة المجتمع الطبيعي)

لقد كان التحدي الملقى على عاتق مفكري القرنين 17 و 18 منصبا على تأسيس المجتمع على أسس سياسية وتجاوز الاعتبارات الدينية والأرستقراطية، والتي كانت بمثابة الموجه والمشرع في المجتمع، والانتقال تدريجيا من فكرة " لا وجود سلطة ممكنة إلا سلطة إلهية أو وراثية " إلى الفكرة التي تناقضها

تماما وهي: " لا سلطة شرعية إلا تلك التي تعبر عن سيادة الشعب والإرادة الجمعية " (شاوش، 2015/2014، صفحة 54)، وهذا ما يعطي صورة النظام السياسي الجديد الذي يتجاوز النظام الطبيعي وكذا المنظور الديني للدولة.

وقد جاءت نظرية العقد الاجتماعي بناء على جهود مجموعة من الفلاسفة أبرزهم: توماس هوبز، جون لوك، جون جاك روسو، الذي أسسوا لفكرة الدولة المدنية القائمة على التعاقد الاجتماعي لتجاوز مساوئ ومخلفات المرحلة الطبيعية.

2. آدم فرجيسون: (المجتمع المذهب)

لا يمكن إنكار جهود المفكر والفيلسوف الأسكتلندي آدم فرجيسون في محاولته إيجاد اصطلاح للمجتمع المدني، الذي اختزله في ذلك التطور الذي مرت به المجتمعات الإنسانية في تحولها من مجتمعات بربرية وهمجية السلوك والعوائد، إلى مجتمعات متمدنة ومتحضرة نتيجة الروابط الاجتماعية والأخلاق التي أصبحت تميز المجتمع، وهو ما أسماه فرجيسون " بالمجتمع المذهب " . (بقدي، 2022).

3. توماس باين: (المجتمع المدني مجتمع الفضائل المدنية)

ينطلق المفكر الأمريكي توماس باين من اعتقاد مؤداه أن المجتمع المدني هو مصدر وشرط ضروري لتحقيق حاجات المجتمع وحرية، وبذلك فإن باين يرى بالتسيير الذاتي للمجتمع من طرف مؤسسات المجتمع المدني، وهذا لا يكون إلا من خلال تقليص مركزية وسلطوية الدولة، من منطلق أنها أداة قسر تعسفية، وفي هذا الصدد يقول توماس باين: " الحكومة في أحسن أحوالها شر لا بد منه، وفي أسوء أحوالها شر لا يمكن احتماله " . (شاوش، 2015/2014، صفحة 58)، وبالتالي فالتحرر من قيود الدولة وجبروتها حسب هذا الطرح الذي تقدم به باين هو السبيل الوحيد لرقى وازدهار المجتمع وإعادة إنتاجه لذاته.

4. المجتمع المدني عند فريدريك هيغل: (المجتمع المدني كحيز أو مجال للتنافس)

إن هيغل لا يلغي سلطة الدولة في إدارة شؤون المجتمع الذي تشوبه العديد من أوجه الصراع والتنافس والتفرقة، فالمجتمع المدني عنده بمثابة رابطة قانونية، تعمل على ضبط سلوكيات الأفراد وفق منظور تشاركي تعاوني يحقق مصلحة المجتمع، وبهذا يكون المجتمع حسب هيغل لحظة أو مرحلة تاريخية في سيروية السلطة السياسية (الدولة). (المحمداوي و ناظم، 2011، ص71).

تشير هذه الرؤية التي عبر عنها هيغل إلى أن المجتمع المدني يصبح بمثابة حيز أو مجال وسيط بين الأسرة والدولة، وهي النظرة التي تحقق وتوجد من وجهة نظرنا نماذج تسيير مثالية، تجمع بين ما هو ذاتي فردي، وبين ما هو موضوعي جماعي، لتجاوز حالة الصراع والفرقة التي ميزت جوانب عدة من المجتمع.

5. كارل ماركس: (المجتمع المدني كقاعدة مادية)

رغم التأثير الكبير الذي أبداه ماركس لفلسفة هيغل، إلا أن أفكاره أخذت منحى مغايراً لما ذهب إليه هيغل في نظريته للعلاقة التي تجمع بين المجتمع المدني والدولة، فالمجتمع المدني حسب كارل ماركس يعكس علاقات الإنتاج التي تنشأ بين الأفراد، في مرحلة تدخل ضمن مراحل تطور قوى الإنتاج، أو بالأحرى فإن ماركس ينظر للمجتمع الطبقي بأنه مجال أو محرك للصراعات الطبقية التي تنشأ داخل المجتمع، كرد طبيعي لتناقضات المصالح المادية، وهو ما يجعل منه أحد أشكال وصور الحياة الاجتماعية قبل نشأة الدولة. (شاوش، 2015/2014، صفحة 61)، بهذا المعنى يكون المجتمع المدني حسب ماركس محركاً للتاريخ، لأنه يحدد الأسس أو المعالم الإيديولوجية التي تحدد توجهات الجماعة (العلاقات الاقتصادية)، وهذا الصراع هو الضامن لتحقيق المساواة الاجتماعية في بعدها الأنطولوجي، وكشف وإبطال الاحتكارية والعبودية الجديدة المخفية برداء الرأسمالية العالمية.

6. أنطونيو غرامشي: (المجتمع المدني كحيز للتنافس الإيديولوجي)

لا يمكن إنكار جهود المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي في بلورة وصياغة مفهوم المجتمع المدني، إذ تناوله في إطار الهيمنة والتنافس الإيديولوجي الذي يسعى المجتمع المدني بسطه على أفراد، وفي هذا الإطار يقول: "إن المجتمع المدني هو أداة لبسط النفوذ والهيمنة الثقافية والسياسية التي تمارسها الطبقة الاجتماعية على الأفراد والجماعات كاحتواء أخلاقي للدولة..." (بقدي، 2022، صفحة 1958). بهذا المعنى فإن غرامشي يجعل من المجتمع المدني في مقام واحد مع السلطة السياسية أو الدولة، فالمبادئ والقيم أو المعايير التي تشكل جوهر هذا المجتمع، تجعل منه آلية لفرض هيمنة ثقافية وإيديولوجية على الوجود الجمعي، بالموازاة مع السلطة السياسية أو الدولة في إعادة ضبط التناقضات والتنافس الحاصل داخل المجتمع.

من خلال ما تم التقدم به من أفكار الفلاسفة والمفكرين في محاولة تشريحهم لمفهوم المجتمع المدني، تتكشف العديد من الاختلافات الدلالية للمفهوم، اختلافات تحددها السياقات التاريخية والإيديولوجية التي وضع ضمنها المصطلح، وهو ما أفقده نوعاً ما وأنقص من قيمته المعيارية، انطلاقاً من فلاسفة العقد الاجتماعي الذين اختزلوا المفهوم في الأطر القانونية والسياسية، وصولاً إلى ماركس الذي نظر له على أنه مصدراً للصراع الطبقي، في حين اعتبره أنطونيو غرامشي كحيز أو مجال لبسط الهيمنة الثقافية والإيديولوجية، وعلى إثر هذه الاختلافات فإننا سنحاول إسقاط المفهوم على المداخل النظرية الحديثة، للوقوف على طبيعة الاختلاف الذي ميز المفهوم ومساراته ضمن مختلف الحقب التاريخية.

2.2.3- المداخل النظرية الحديثة لدراسة المجتمع المدني:

1. نظرية السلم الامتدادي (Wib Sidney):

تستند هذه النظرية في رؤيتها للمجتمع المدني بناءً على مجموعة من المسلمات التي أقام عليها سيدني ويب نظريته والتي منها:

أ. تحمل الدولة الديمقراطية وتضطلع بمجموعة من المهام والمسؤوليات الواضحة التي يكفلها الدستور للشعب، ما يجعل إضاعة هذه المسؤوليات وعدم الالتزام بها من طرف الدولة يمثل إحجاما وتقهقرا اتجاه الشعب.

ب. على الدولة ضمان تلبية والحفاظ على المستوى الأدنى لمستوى معيشة أفرادها، وبالتالي فإن حرمان أي مواطن من حقه في هذا المستوى الأدنى يمنحه شرعية مقاضاة الحكومة (الدولة).

ت. ضرورة قيام شراكة اجتماعية بين الجهاز الحكومي والمنظمات التطوعية لتجاوز الفراغ الذي تخلفه تلبية الحاجات الأدنى على موارد وإمكانيات الدولة. (سوزي، 2021، صفحة 11).

2. نظرية الأعمدة المتوازية:

تقوم هذه النظرية لصاحبها كيركمان جراي على مبدأ تعاوني بين الجهاز الحكومي وجهود الأهالي، ذلك أن كلفة تحقيق الرفاه الاجتماعي شرط هذا التفاعل والمشاركة بين الدولة والمجتمع المدني في مجالات الخدمة الاجتماعية، فكلاهما متمم ومكمل للآخر، ما يقتضي عدم وجود تعارض في الغاية أو الهدف.

3. نظرية الدور الاجتماعي Social Role Theory:

تتطلب هذه النظرية من افتراض مفاده أن الأنماط السلوكية للفرد وعلاقته الاجتماعية تتحدد وفق الدور الذي يقوم به الفرد داخل البناء الاجتماعي، وعلى هذا الأساس يكون الدور بمثابة المحدد للمنزلة والمكانة الاجتماعية التي يكتسبها الأفراد داخل المجتمع. (سوزي، 2021، ص9)، وبهذا المعنى يؤدي الدور وظيفة بنائية تساهم في نجاح واستمرارية النسق الكلي.

4. نظرية اقتراب الأصول الاجتماعية:

تقوم هذه النظرية على العلاقات التفاعلية بين الدولة والمجتمع المدني ونوعية السلطة، ذلك أن خصوصية كل نظام هي من تحدد نطاق العلاقة، فالدولة التي تعتمد إلى محدودية الإنفاق يظهر معها تدعيم واتساع أكبر للمجتمع المدني، مثلما هو عليه الحال في النظام الليبرالي، أما النظام الاشتراكي المتمسك بسعة الإنفاق على المطالبات الاجتماعية، يجعل من منظمات المجتمع المدني محددة الدور، كنتيجة منطقية لتولي الحكومة تلبية مختلف الحاجات الاقتصادية والاجتماعية. (بقدي، 2022، ص 1960).

من خلال الطرح النظري السابق لمقاربات المجتمع المدني، يمكن القول أن وجودية وفاعلية منظمات المجتمع المدني في البلدان النامية والجزائر واحدة منها، ما هو إلا وجود تبريري لفشل السلطات السياسية في هذه الدول، في محاولة منها لتغطية هذا العجز، كيف لا والدولة تتدخل في أعمال هذه المنظمات التي اكتفت بحجز موقف تبريري كما أسلفنا الذكر، بمباركة من السلطة الحاكمة نفسها ما دامت الممول لهذه المنظمات، الأمر الذي أفقدها شرعية الوجود ومصادقية الالتفاف الشعبي، كنتيجة حتمية لفقدان سمات ثقافة عقلانية في بلادنا، على غرار ما هو عليه الحال في المجتمع الغربي.

3.3- تحديات تطور المجتمع المدني في الجزائر:

إن تتبع واستقراء التشكل الوجودي لبنية منظمات المجتمع المدني في الجزائر وضخامة هذا الانتعاش والحجم يجعلنا نتساءل: ما جدوى التوسع والحجم الكبير الذي تعرفه هذه المنظمات في بنيتها إذا لم ينعكس إيجاباً على أدوارها العملية؟ ولعلّ الإجابة عن هذا التساؤل تؤكد طبيعة الواقع الاجتماعي، التي تثبت الحضور اللافت للمؤسسات التقليدية (الزوايا مثلاً)، على الرغم من التراجع الكبير لأدوارها في تقديم الوظائف الاجتماعية والاقتصادية، وامتلاكها نوعاً من السلطة الرمزية التي مازالت تمارسها على أتباعها ومريديها، وهي السلطة التي أضحت تمارسها بإيعاز من النخبة الحاكمة، الأمر نفسه بالنسبة للمساجد التي اكتفت بتمرير خطابات مثالية، خطابات لا تعكس الوظيفة التقليدية التي كانت تضطلع بها في مراحل سابقة، ومع ذلك فإنها لا تزال كأداة للهيمنة على شرائح واسعة من المجتمع (المجتمع الريفي تحديداً).

كما أن ما تتسم به جل منظمات المجتمع المدني في الجزائر على اختلاف أنواعها، هو تبعيتها للسلطة السياسية وضعف الاستقلالية في تسيير شؤونها، وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه في المقام الأول إلى نفوذ وهيمنة السلطة طوال سنوات خلت على كل عمل تطوعي يتم خارج سياق الحزب الواحد، ما جعل هذه الأخيرة تركز إلى الاستكانة والخضوع لسلطوية النظام. (شاوش، 2014/2015).

إن هذه الهيمنة المجسدة من أعلى الهرم السياسي في المجتمع الجزائري على المجتمع المدني وعلى جميع مناحي الحياة الاجتماعية بكل تفاصيلها، سيطرة وإن كانت في كثير من الأحيان ضمنية وغير ظاهرة للعيان، إلا أنها كبحت وأثرت بشكل واضح على مستوى التواجد وعلى مستوى الأداء الفعلي لمؤسسات المجتمع المدني في الواقع الاجتماعي، هذه الدولة التسلطية التي افتقرت لسمات الديمقراطية أعطت مؤسسات مدنية بدون هوية، مؤسسات انهزامية وفقيرة الحضور أمام جبروت الدولة التي تسيدت على الحقل أو الفضاء الاجتماعي، محولة إياه إلى مزرعتها الخاصة والمفضلة.

ولا مراء أن الممارسات التسلطية للأنتلجانسيا السياسية تجعل من الدولة تتناقض مع المبادئ العملية لها اتجاه مجتمعا المدني، ما جعل هذا الأخير أمام تحدي تجنيد المتطوعين لصفوفه، وكذا صعوبة الإبقاء على أفراده المنخرطين وإقناعهم بالعمل التطوعي ونشاطاته المختلفة، كنتيجة حتمية للتهميش التي توليه السلطة السياسية لهاته الجمعيات، ما أفقدها شرعية التواجد والتمثيل كما تطرقنا له آنفاً، وما يضاف لسلسلة إخفاقات هذه الجمعيات انتشار وطغيان المصلحة المادية. (مختاري، 2013، صفحة 42)، فالانضمام لهذه الجمعيات من طرف الكثيرين جاء كهدف لتقاسم الربح البترولي أو مخلفاته التي توجهها السلطة لهذه المنظمات لجعلها تحت جناح الحكومة.

هذا ويغلب على الواقع العملي للمجتمع المدني في الجزائر احتكار السلطة داخل هذه التنظيمات وعدم تداولها، فنجد أن الأحزاب تسيير وفق رؤية وإستراتيجية لأفراد بعينهم لسنوات طويلة، اللهم إلا في بعض الحالات الشاذة، نتيجة غياب ثقافة ديمقراطية واضحة، فمعظم رؤساء هذه الأحزاب تجاوزهم الزمن والأحداث ولا يزالون على كرسي السلطة منذ تأسس الحزب من مثل: (سعيد سعدي، آيت أحمد، لويّة حنون...)، أو من نزعتهم الموت من عرش السلطة أمثال: (محفوظ نحناح)، أو حتى من أخرجوه من

الحزب نتيجة لعملية انقلابية من مثل: (جاء الله، علي بن فليس، عبد الحميد مهري...)، وهي الرؤية التي يمكن إسقاطها على جل التنظيمات الأخرى (النقابات، الجمعيات المحلية...). (شاوش، 2015/2014، صفحة 133)، وبالتالي فإن هذه الممارسات تثبت قطعياً غياب ممارسة ديمقراطية داخل جل التنظيمات المدنية (إبداء الرأي، الحوار...)، الأمر الذي أدى إلى العديد من التجاذب داخل هذه المنظمات، ما جعلها تتحرف عن مسارها الصحيح (مشاركة فعلية للسلطة).

إن هذه التحديات التي تم ذكرها ما هي إلا غيض في فيض، ولو بدأنا سرد كل المعوقات لطال الحديث أكثر ولكن المقام لا يسع ذلك، فالسلطة السياسية في الجزائر لم تنظر للمجتمع المدني على أنه فاعل وشريك لا غنى عنه في إحداث تنمية اجتماعية شاملة، بل لطالما نظرت له كمنافس ينبغي تحجيمه، هذا التراجع الذي شهده المجتمع المدني بتشكيلاته المختلفة، جعله يفقد مصداقيته والالتفاف الشعبي حوله، وهو الشعب الذي ناضل خارج هذه التنظيمات لتلبية حاجاته الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ما جعل هذه التنظيمات تحاول اعتلاء الموجة واعتناقها طمعاً في الحصول على ود السلطة السياسية. (شاوش، 2015/2014، صفحة 135).

4. الحوكمة كمدخل لتفعيل أدوار المجتمع المدني:

عرف العقدان الأخيران إعادة النظر والاهتمام بالمجتمع المدني من خلال الجهود التي يضطلع بها في تحويل مسارات التنمية الاجتماعية من جهة، وكونه الضابط والرادع الحقيقي لسلطوية الدولة على أطراف واسعة من المجتمع من جهة أخرى، ولأن الدولة تسعى وتركز جهودها لتأمين استقرارها، حتى لو كلفها ذلك ممارسة ضغوط دكتاتورية وشمولية خانقة لكل النشاطات الاجتماعية. (الهوش، 2016، ص 22).

ولا شك أن هذا التسلط والتحكيم الممارس من طرف الدولة جعل معظم منظمات المجتمع المدني فاقدة للهوية وللوصلة في تحديد مسارها، من هذا المنطلق أصبحت هذه المنظمات مطالبة بتطبيق مبادئ وآليات الحوكمة بحذافيرها لتخطي مرحلة التخبط والفراغ الذي تعيشه، وكونها أيضاً أحد الفواعل المهمة في بلورة وتجسيد مشروع حوكمة ناجح وفعال في أساليب التسيير المؤسساتي، وعلى هذا الأساس فإن الحوكمة تؤكد على مجموعة من المؤشرات التي تعمل على إعادة تفعيل دور المجتمع المدني وتجعله شريكاً محورياً في العديد من القضايا الجوهرية التي تخص المجتمع الجزائري، نبرزها في النقاط التالية:

1) - مؤشر المشاركة وتفعيل دور المجتمع المدني:

تمنح الحوكمة الآليات المناسبة لمنظمات المجتمع المدني كأفراد وجماعات، للمساهمة بشكل فعلي في عملية صنع القرارات الاستراتيجية التي تخص الشأن الاجتماعي، من خلال تقليص مركزية السلطة الحاكمة، وإضفاء اللامركزية التي تعيد شرعية هذه المنظمات وتثبت وجودها الفعلي.

إن التطبيق المثالي لهذا المبدأ سواء من طرف الدولة أو حتى من منظمات المجتمع المدني نفسها، تجعل للفرد فرصة المشاركة في العمل التطوعي، وهو ما يعبر عن درس واضح الأسس والمعالم بالنسبة لكل مواطن حول قيمة التفاعل والمشاركة في بلورة القرارات في مجال معين، وبالتالي فإن كل الأحزاب والجمعيات مطالبة بتدعيم هذه الآلية من خلال القيام بحملات توجيهية لدمج وإشراك المواطن الجزائري في

هذه المقاربة التشاركية. (بن صغير و عثمان، 2015)، وهو ما يمنحها الحضور الفعلي في رسم السياسات الإستراتيجية بدل الوقوف وقفة المتفرج والمطبل لسياسة وتوجه الدولة، ما يمثل بداية التحول والانفتاح الديمقراطي.

(2) - مؤشر المساءلة وتفعيل دور المجتمع المدني:

تعمل الحوكمة على ضرورة تفعيل هذه الآلية داخل بيئة هذه المنظمات، إذ تعمل على تقويم عمل مؤسسات المجتمع المدني، من خلال مساءلة الأشخاص القائمين عليها من طرف جهات رسمية أو من طرف المجتمع المدني نفسه (الرأي العام - الجمعيات - وسائل الإعلام...)، وهذا بغرض ضبط الانحراف الذي يظهر داخل هذه المؤسسات، كنتيجة حتمية لانحراف السلطات المحلية عن الغاية أو الهدف الذي وجدت لأجله، نتيجة غياب أو انعدام آليات الرقابة على أعمالها. (بن صغير و عثمان، 2015، ص327). من هنا تظهر فاعلية الحوكمة في إعطاء هذه المنظمات شرعية المحاسبة والكشف عن أوجه القصور التي تطلّ جل المؤسسات المحلية.

(3) - مكافحة الفساد وتفعيل دور المجتمع المدني:

تعمل هذه الآلية على معالجة التحديات والإخفاقات التي طالت منظمات المجتمع المدني نتيجة للفساد الذي تميزت به بيئة عمل هذه المنظمات، إذ تدعو للأخذ بمبادئ الشفافية والرقابة وتجسيدها في واقع تسيير الجمعيات الأهلية، وبذلك يكون الانتقال من ممارسة حكم قائم على الاعتبارات الشخصية، إلى منظومة حكم قائمة على تشريعات وضوابط قانونية تحارب جميع أوجه الفساد الإداري والمالي الذي أضحى سمة بارزة في أساليب تسيير هذه المنظمات.

وتبقى هذه الآلية مغيبة لعدة اعتبارات، على رأسها غياب إرادة سياسية حقيقية في تجسيد القوانين على أرضية الواقع من طرف الدولة ومسيري هذه المنظمات، وبالعودة إلى هذه الظاهرة التي استفحلت على واقع التسيير المحلي، تحصي بعض الأحزاب المعارضة وتكشف عن أزيد من 1100 متابعة قضائية مختلفة، في حق العديد من رؤساء بلديات مسهم الفساد (...)، هذا بالإضافة إلى العديد من القضايا التي أمرت السلطة السياسية بفتح تحقيقات معمقة لمحاكمة كل رئيس تورط في هذه القضايا... (الحاج و عبد الكريم، 2023، ص21).

إذا بات من الضروري تفعيل آلية الرقابة وتجسيدها عمليا لضمان تحقيق مؤسسات المجتمع المدني لأدوارها المنوطة بها بفعالية. ويتطلب ذلك تعزيز آليات التواصل والتنسيق بين الجهات المعنية، بهدف محاربة الفساد وتجفيف منابعه، وهذه النقطة لا تتحقق إلا من خلال:

أ- تفعيل أدوار مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر وغيرها...).

ب- مد جسور التواصل والمشاركة من طرف أكبر عدد من المواطنين في مكافحة الفساد.

ت- التنسيق بين أعمال منظمات المجتمع المدني لتوسيع التجارب وتبادل المعارف والخبرات.

ث - إقامة شراكة مؤسساتية.

ج - القيام بحملات التوعية الجماهيرية من خلال عملية الاتصال الجماعي والفردية. (دعلوس و آخرون، 2021، ص9).

4 - مؤشر الفعالية والمجتمع المدني:

تمنح الحوكمة منظمات المجتمع المدني نوعا من الفعالية التنظيمية بما يجعلها فاعلا وشريكا في الحياة السياسية، وبالتالي فإن زيادة فاعلية هذه الجمعيات تزيد من ثقة الأفراد والمواطنين للالتفاف حولها، إذ تحفز المواطن على زيادة المشاركة في المجال السياسي، وهو ما يحقق الجودة والفعالية في نوعية القرار المتخذ والذي بدوره ينعكس على مخرجات التسيير، إذ تمثل الفعالية أحد أهم المبادئ التي تسعى الحوكمة إلى تجسيدها داخل منظومة المؤسسات المحلية، وهو ما نستشفه من خلال قانون البلدية رقم 11 - 10 من المادة 13: " يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت الضرورة أن يستعين بصفة استشارية وبكل شخصية محلية وكل خبير أو ممثل لجمعية محلية معتمدة بصفة قانونية، والذي من شأنه تقديم مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه ". (بن صغير و عثمان، 2015، صفحة 329).

من هنا تلعب الحوكمة دورا محوريا في تحقيق فعالية وجودة منظمات المجتمع المدني، من خلال إعادة ثقة الشعب في المجتمع المدني من جهة، وفي الجهاز الحكومي من جهة أخرى، كما أنها تضطلع بمسؤولية ضبط العلاقة داخل التنظيم بين جميع الفاعلين وأصحاب المصلحة أو المساهمين، بتفويض السلطة وإعادة تنظيم طرق صنع وبلورة القرارات الإستراتيجية الدقيقة والواضحة المعالم، وهذا انطلاقا من نظام المساءلة الذي يحدد مجال وصلاحيات كل فرد داخل المؤسسة، بل ويجعله أمام حتمية المتابعة القانونية التي تضمن شفافية عمل هذه المنظمات، وبالتالي القدرة على تحقيق غاياتها وأهدافها.

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيرى بأن الغاية أو الأهداف المرجوة من حوكمة منظمات المجتمع المدني يمكن أن تتلخص في النقاط التالية:

✚ تمكن منظمات المجتمع المدني من تخطيط واستدامة برامجها وفقا لخطط قصيرة أو طويلة الأجل بناءا على توجه يضعه مجلس إدارة هذه المنظمات.

✚ تحقق الحوكمة التكامل والاندماج بين برامج المنظمة وبين الغاية أو الرسالة التي أنشأت لأجلها.

✚ يمكن نموذج الحوكمة من تحقيق الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني، ما يساهم في تجاوز النزاعات ومشكلة تضارب المصالح الذي يؤدي بشكل مباشر إلى نشوء ظاهرة الفساد.

✚ إقامة نوع من التوازن في المهام والأدوار بين مجلس الإدارة أو مجلس الأمناء ومختلف فرق العمل والفصل في مهام كل منهما.

✚ تمكين مختلف الفاعلين داخل هذه المنظمات من المشاركة في عملية اتخاذ القرار والاستجابة لحاجات الفئات المستهدفة من الأنشطة التي تقوم بها وفقا لميدان عمل المنظمة، ومشاركتها في تقييم البرامج والمشاريع المقدمة للجهات المانحة.

✚ تعزيز الثقة في العلاقات بين الفاعلين ومنظمات المجتمع المدني من جهة، وبين أصحاب المصلحة (الحكومة، القطاع الخاص، المساهمين)، من جهة أخرى.

✚ تحسين طرق أداء هذه المنظمات ومراقبتها بصفة دورية لتحقيق النزاهة الإدارية، والتأكد من تحقق برامجها والتزاماتها.

✚ إطلاع مختلف فئات المجتمع على برامج ونتائج مخلفات أعمال هذه المنظمات، بتوفير نسخة معلومات عنها تكون محدثة وموثقة بشكل دوري.

✚ تحسين صورة منظمات المجتمع المدني لدى أفراد المجتمع ما يؤدي إلى زيادة الثقة والالتفاف حولها. (عقيل، 2022، صفحة 28).

الخاتمة:

في النهاية يتضح لنا بأن نموذج الحوكمة أصبح يمثل القلب النابض الذي يساهم في استمرارية حياة منظمات المجتمع المدني، وذلك راجع لكون أن هذا النموذج يقوم على مجموعة من المبادئ أو الآليات التنظيمية، التي تعمل على تقويم واستدامة عمل هذه المنظمات، والوقوف على مستوى تحقق الغايات التي أنشأت لأجلها منظمات المجتمع المدني، من خلال المساءلة والشفافية التي تمثل جوهر نجاح وفعالية هذا النموذج، وهو ما يؤدي إلى تنظيم العلاقة بين مختلف الفاعلين داخل المنظمة، وبالتالي تجاوز مشكلة تضارب المصالح والنزاعات التي تؤثر على أداء هذه المنظمات من جهة، وتهز من ثقة أفراد المجتمع فيها من جهة أخرى، إذ نجد بأن المشرع الجزائري، يؤكد باستمرار على ضرورة تجسيد مبادئ هذا النموذج في طرق سير وعمل هذه المنظمات، لكن في نفس الوقت نجد بأن جلها لا تزال تحت مظلة ووصايا السلطة الحاكمة، ما يؤكد على غياب إرادة سياسية حقيقية، تجعل من هذه التنظيمات شريكا محوريا لا غنى عنه في بلورة القرارات الاستراتيجية التي تخص الشأن العام، وهو ما يثبت الواقع الحالي، وبناء على ما سبق يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في إعادة تشكيل العلاقة بين هذه المنظمات والسلطة الحاكمة، بما يمكن من تجسيد نموذج الحوكمة على نحو مثالي يحقق فاعلية منظمات المجتمع المدني والتي من بينها:

- ✓ ضرورة قيام الدولة بإجراء حملة استطلاع الرأي لتعريف مسيري منظمات المجتمع المدني بالدور الحساس الذي تلعبه مبادئ الحوكمة في تنظيم هذه الجمعيات.
- ✓ تحفيز الدولة لمنظمات المجتمع المدني على تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة، لتحسين نوعية وجودة الأداء بها.
- ✓ مراجعة القوانين التي تنظم طرق عمل هذه المنظمات لتسيير شؤونها بنفسها، والخروج عن سيطرة واستحواذ السلطة السياسية لها.
- ✓ توفير الدعم المادي الذي يسمح بتنفيذ سياسات وبرامج جمعيات المجتمع المدني.
- ✓ تشجيع المواطنين للانخراط في العمل التطوعي الهادف.

✓ تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني لتجسيد وإقامة شراكة حقيقية مع السلطات المحلية، لتحقيق تنمية اجتماعية شاملة.

- الإحالات والمراجع :

1. إبراهيم أبراش. (1998). علم الاجتماع السياسي. دار الشروق للنشر والتوزيع، ص 85.
2. أحمد محمد ياسين الحاج، و هشام عبد الكريم. (2023). دور مؤسسات المجتمع المدني في حوكمة الجماعات المحلية بالجزائر. مجلة المفكر ، 18 (1)، ص 12-32.
3. أبو بكر محمود الهوش. (2016). المجتمع المدني (المخاطر... والآمال). مصر : مجموعة النيل العربية، ص 17.
4. اخوان جهيدة شاوش. (2015/2014). واقع المجتمع المدني في الجزائر. أطروحة دكتوراه منشورة في علم اجتماع التنمية . بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ص 54.
5. أيمن عقيل. (05 يونيو، 2022). حوكمة المجتمع المدني في المنطقة العربية، ص 28 تاريخ الاسترداد 04، 13، 2024، من مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان: <https://maatpeace.org/ar/%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8/>
6. جابر محمد ماهر. (2023). حوكمة الجامعات العالمية والعربية. وكالة الصحافة العربية، ص 34.
7. جاد الكريم الجباعي. (2011). المجتمع المدني: هوية الاختلاف. سوريا: النابا للدراسات والنشر والتوزيع، ص 67.
8. رابح دعلوس، و آخرون. (2021). آليات المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة المحلية في الجزائر. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، 6 (1). ص ص 1-10.
9. سليمة بن حسين. (2015). الحوكمة...دراسة في المفهوم. مجلة العلوم القانونية والسياسية (10)، ص ص 180-221.
10. صبحي سند سعد سوزي. (2021). المجتمع المدني في النظرية السوسيولوجية. مجلة بحوث كلية الآداب ، 32 (3)، ص ص 3-17.
11. عبد الرحمان ياسر. (2019). الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، 8 (2)، ص ص 184-202.

12. عبد العظيم بن صغير، و صفاء عثمان. (2015). دور مؤسسات المجتمع المدني المحلي في إرساء مبادئ الحوكمة المحلية. *حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية* (13)، ص317-334.
13. عبد القادر بن سعدة. (2021/2020). أثر حوكمة الموارد البشرية على أداء المؤسسات الاقتصادية. *أطروحة دكتوراه منشورة في إدارة الأعمال*. تبسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص29.
14. عبد الكريم سعيدة. (2023/2022). مساهمة تبني مبادئ حوكمة الموارد البشرية في تحسين الالتزام التنظيمي في منظمات الأعمال. *أطروحة دكتوراه منشورة في إدارة الأعمال*. الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص40.
15. عبد الله البسام بسام. (2016). *الحوكمة في القطاع العام*. الرياض، السعودية: مركز البحوث للنشر والتوزيع.
16. عصام قصري. (2019). منظورات متنافسة حول إعادة صياغة الفضاء العمومي: بين نظرية الحقول ونظرية الفعل التواصلي ومنظور الحوكمة. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، 08 (15)، ص30-17.
17. علي عبود المحمداوي، و حيدر محمد ناظم. (2011). *مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني* (الإصدار 1). سوريا: صفحات للدراسات والنشر، ص71.
18. فوزية بن عثمان. الشرعية وبناء الحوكمة الرشيدة في الدستور الجزائري 2020. *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية*، 06 (01)، ص1305-1328.
19. كريمة بقدي. (2022). دور المجتمع المدني في ترسيخ آليات الحكم الراشد بالجزائر. *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، 06 (02)، ص1952-1978.
20. كولن هاي، و آخرون. (2019). *الدولة: نظريات وقضايا* (الإصدار 1). (أمين الأيوبي، المحرر)، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص380.
21. مدحت محمد أبو النصر. (2015). *الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة*. مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر، ص44.
22. مريم مختاري. (2013). المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في المعوقات الداخلية والخارجية. *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، 01 (03)، ص36-54.